

التناول السوسيولوجي لمشكلة العشوائيات الحضرية - الاستراتيجيات السكانية نموذجاً -

د. صباح سليمان / د. شوقي قاسمي
جامعة بسكرة - الجزائر

مقدمة:

تعتبر الأحياء العشوائية أحد الظواهر المرضية التي تطبع الإطار العام للحياة الحضرية في الكثير من أرجاء المعمورة لا سيما النامية منها، الأمر الذي حولها حيازة اهتمام قطاع عريض من الدارسين في شتى الحقول المعرفية (الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع)، والذين انكبوا بالبحث والتشخيص في عوامل نشوئها، انعكاساتها، سماتها، أنماط التنشئة السائدة فيها... وذلك عبر عدد من المقاربات النظرية المتداولة في هذا السياق، كتنظير ثقافة الفقر، الجذب والطرده، الماركسية، الوظيفية... غير أن سمة النشأة والتطور التي طبعت عملية تنامي نطاقات هذه الظاهرة في شتى جوانبها، وقدرتها على الارتقاء ببعض أوجه الحياة فيها، وتحصيل الاعتراف الرسمي بها... كانت دافع مؤثرا لعدد آخر من الباحثين من أجل عدم الاكتفاء بما تم تحصيله من معارف سابقة حولها، والسعي لطرح فهم أعمق وتشخيص أدق لسلوكيات قاطني هذه التجمعات، وذلك بوصفهم فاعلين اجتماعيين في رسم معالم المشهد الحضري، وصياغته بكيفيات متعددة ومتباينة من بيئة محلية إلى أخرى، ما جعلها أقرب ما يكون إلى "الاستراتيجيات السكانية"، وهي المقاربة التي سجلت حضور قوي خلال السنوات الأخيرة، طارحة بذلك نفسها كبديل نظري في تناول السوسيولوجي الهادف إلى فهم جوانب الظاهرة الحضرية، وهي المقاربة التي سنحاول التطرق إلى مجمل جوانبها ضمن مضامين هذه الورقة البحثية.

أولاً / ماذا نقصد بالعشوائيات الحضرية:

يحصي هذا المعنى كم هائل من التعاريف، والتي تعكس سعة تناول الذي حظيت به هذه الظاهرة، والتي من بينها نذكر ما ذهب إليه عبد القادر القصير من كونها "عبارة عن تجمعات سكنية نمت وتوسعت بوضع اليد، على أراضي الغير داخل المدن وغالبا على أطرافها، لتبدو بشكل كتل مترصة من الأكواخ أو المساكن المؤقتة، المبنية غالبا من المهملات على أراضي خالية من الخدمات، كالماء، الكهرباء، المجاري العمومية... كما تفتقر إلى المرافق الاجتماعية والصحية، وتسكنها أفقر الطبقات المجتمع المكونة غالبا من الريفيين، الذين أموا المدن رغبة في الحصول على العمل وتأمين مستوى حياة أفضل¹، أما صالح سالم جرادات فيرى أنها تتمثل "في قيام شريحة من المجتمع بأخذ المبادرة وحل مشكلاتها الإسكانية بمفردها وخارج نطاق السلطة الرسمية وبعيدا عن نفوذها أو تدخلها،

وذلك من خلال إمكانياتها المادية والثقافية المحدودة، مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من كافة النواحي حيث تنقصها الكثير من القيم والمبادئ المعمارية والبيئية والتخطيطية السليمة².

ثانياً / العشوائيات من الظرفية إلى الاستدامة:

أفادت النتائج النهائية التي خلصت إليها الدراسة التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة حول "حالة المدن في العالم" سنة 2001، والتي تم إعلانها عشية انعقاد مؤتمر الإسكان الثاني المنعقد باسطنبول، إلى وجود ما يقرب من 01 مليار نسمة في العالم يعيشون في سكن غير مناسب، فضلاً على أن أكثر من 100 مليون / نسمة يعيشون في ظل شروط مصنفة كوضعية بدون مأوى³. وهو ما يمثل 6/1 سكان العالم أجمع، ومن دون أن يشكل ذلك هو الوضع النهائي والمستقر العام لها، حيث أن مسار تنامي هذه الظاهرة لم يتوقف عند هذا الحد، ذلك أنه ومنذ التصديق على إعلان الألفية في سنة 2000، ازداد عدد سكان الأحياء الفقيرة في ظرف وجيز لا يتعدى 05 سنوات، انطلاقاً من تاريخ انعقاد مؤتمر الإسكان الثاني بنحو 75 مليون نسمة⁴، وهو ما يعد مؤشر بالغ الدلالة على قوة وسرعة انتشار هذه الظاهرة، وتتأكد صدقيته أكثر في ضوء التقديرات التي تضمنها تقرير حالة مدن العالم 2010/2009، والتي تشير لاستمرار اطراد نسبة المنتسبين لهذه المستوطنات⁵، من دون أن تشكل هذه المعطيات الواقع الحقيقي لحجم الظاهرة، باعتبار أن الأرقام تبقى دائماً أقل من الواقع.

وتعطي التوقعات التي اليوم يجري التسويق لها، صورة أكثر سوداوية عن مستقبل هذه الظاهرة، من خلال تأكيدها على أن ظاهرة السكن الهش سوف تحافظ على نموها، وسيرتفع عدد منتسبها بحلول سنة 2020 إلى أكثر من 01 مليار و392 مليون نسمة، وذلك في ظرف عشرية واحدة وبزيادة قدرها 277 مليون نسمة، وهو ما يعني أن معدل سكان هذه الأحياء سوف يزداد بمعدل قدره 77 مليون نسمة سنوياً، مع تفاوت نسبة تزايد أعدادها من منطقة لأخرى، حيث نجد في العديد من مدن إفريقيا جنوب الصحراء، أن سكان هذه الأحياء يمثلون ما يربو عن 70% من سكان الحضر، في حين أن سكان الأحياء الفقيرة في جنوب وغرب آسيا، يزدادون بسرعة ازدياد سكان المناطق الحضرية عموماً⁶، مع إمكانية ارتفاع هذا العدد ليصل إلى 7 ملياري نسمة بحلول عام 2030، ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة في هذا الشأن. وعلى الرغم من التحفظات التي يسوقها البعض لصيغة المحاكاة التقريبية، التي تركز عليها مبادئ عمل المؤسسات الدولية في مجال التنبؤ، والتي تعد مرتفعة جداً ومبالغ فيها، إلا أن هناك مخاوف حقيقية من أن يتحول الإسكان الغير لائق، إلى نمط مستدام في البلاد النامية، وذلك بعدما ظل الاعتقاد السائد إلى وقت قريب، بأنها لا تعدو إلى أن تكون أحياء مؤقتة، طالما أنها نشأت كحالات طارئة، تتعلق بمشكلات تعاني منها المجتمعات النامية، فإنه من المنطقي أن يكتب لها الاستمرار والبقاء، بمجرد ما تنتهي تلك الحالة⁷، لكن الثابت الأكيد فعلياً اليوم لا يؤيد كثيراً هذا الاعتقاد، وذلك بعدما ظلت محافظة على وجودها وبقائها، رغم اختفاء معظم الظروف الأولى التي دعت إلى وجودها، حيث يكفي تصفح تقديرات هذه الظاهرة منذ استقطابها لاهتمامات البحث، ليتأكد لنا بجلاء أنها لم تسجل أي تراجع في مرحلة ما، وما ذلك إلا بفعل ظهور عوامل بديلة

غذت وجودها وأكملت دور سابقها، وهو ما من شأنه أن يعطي مصداقية أكثر لهذه المخاوف، ويدفع بنا للآخذ بالمنحى الثاني والذي يرى بأن هذه الأحياء قد وجدت لتبقى قائمة، وأنها تتخذ بمرور الأيام وجود أكبر.

ثالثاً / أبرز المقاربات النظرية التي تناولت الظاهرة:

سعت العديد من النظريات الاجتماعية إلى صياغة عدة تفسيرات لإشكالية الإسكان السيئ الذي اجتاحت العالم منذ قيام الثورة الصناعية، وهي التفسيرات التي تباينت من منظور إلى آخر وذلك تبعاً لمنطلقات كل منها، والتي من بينها اخترنا المقاربات التالية:

1- المنظور الماركسي لأزمته السكن والعشوائيات:

تصب تحليلات "فريدريك أنجلز" أحد أعمدة المدرسة الماركسية، في تناوله لمعضلة السكن السيئ التي أثارها في كتابه، "مشكلة السكن" ووضع الطبقات العمالية في إنجلترا، خارج دائرة الاختصار والتخصيص، من خلال المواجهة وقرأها بأزمة السكن. وقد صاغ أنجلز نظريته باعتماده على نقد النظريات البرجوازية، ودراسة المشاكل الاجتماعية التي انجرت عن الهجرة الريفية لآلاف العمال للمدن الصناعية، حيث يذهب في وصفه لأوضاع مدن أوروبا الغربية في نهاية القرن 19 إلى القول بأنه "في كل مدينة كبرى يوجد أحياء سيئة للغاية، تتكدس فيها الطبقة العاملة في بيوت ضيقة وقذرة إلى حد كبير. يضاف إليهم سكان الأكواخ حيث الظروف أقسى وأساء، وحيث تزيد نسبة وفيات الأطفال من مرة ونصف إلى مرتين عن سكان الأحياء في المدينة البرجوازية". ومرد ذلك حسب، أن المجتمع الرأسمالي لا يمكنه أن يقوم بدون أزمة سكن، ذلك أنه عندما تكون مجموعة من العمال لا تمتلك سوى أجرة، أي مبلغ رمزي زهيد يتقاضاه العمال جراء بيع قوة عملهم ليؤكدوا بقائهم وينتجون -وقد لا يكفيهم حتى لإعادة إنتاجه- وعندما يوجد معسكر كبير للبطالين من جهة، ومن جهة أخرى تركّز العمال في المدن الكبيرة، بإيقاع لا يتجاوب مع بناء المساكن وتوفيرها. فان هذه الظروف تدفع الطبقة المؤجرة على أن تخلق بصفة رأسمالية صاحب ملك، ويفضل المنافسة يدفعه الواجب لتأجير المسكن بأثمان باهظة، الأمر الذي يجعل من أزمة السكن ليس مجرد صدفة، وإنما مؤسسة حتمية لا يمكن القضاء عليها".⁹ وهذا يعني أن العشوائيات كمسألة حضرية، لم تتشكل بالتصنيع فحسب، بل من خلال الملامح المميزة للتصنيع الرأسمالي. وهو بذلك يكرس التزام صريح بقواعد المنهج الماركسي والفكرة النضالية، التي لا تأخذ الأزمة السكنية كمسألة، ثم كظاهرة منعزلة والبحث عن حلول لها، ولكنها تحدد النظام الاقتصادي والسياسي كمسبب للأزمة. فيبرز أن مشكلة السكن لا ترجع إلى الظروف السكنية الغير ملائمة، أو إلى استغلال المؤجرين لظروف المستأجرين، وإنما هي نتيجة ثانوية يفرضها التناقض العميق السائد بين الطبقات الاجتماعية، والذي أتاح لجماعات قليلة أن تستغل بعضها، وأن تستأثر أكثر من غيرها بخيرات الإنتاج وفوائده. الأمر الذي يجعل من العشوائيات في نهاية المطاف، تمثل إفرازاً طبيعياً لنشوهات التنمية الرأسمالية المتأخرة، والتي تؤدي إلى خلق وتكريس فقر وتخلّف الهوامش، وبالتالي فهي نتاج لعلاقات إنتاجية وتوزيعية بين جماعات من الناس¹⁰.

وقد تعزز الطرح الماركسي في نسخته المحدثّة، باجتهادات السوسيولوجي الفرنسي "مانويل كاستل"، والتي أنصبت على تفنيد المزاعم التي روج لها التيار الوظيفي، والقاضيّة بالتسليم بممارسة الموقع المكاني في التأثير على العمليات الاجتماعيّة. ذاهباً في قصده من وراء ذلك إلى اعتبارها مظاهر تفرعت عن الصراع الطبقي، بل أن المكان ذاته يتحدد داخل السياق الاجتماعي والاقتصادي، وأنه خارج هذا السياق لا يوجد له معنى يذكر.

2- الاتجاه الليبرالي:

رغم الاختلاف البين المصاحب لمسببات نشأة هذه الأماكن، المكرسة لظاهرة الاستبعاد باعتبارها أحياء بائسة، مدن عماليّة قديمة، تجمعات مؤقتة، مساكن مقامة بشكل غير شرعي... فإن هذه المظاهر التي أصبحت مألوفاً في مختلف أرجاء العالم، تعد وفقاً لهذا المنظور إنكار صريح لأن تكون جوانب الحياة الاجتماعيّة منسوبة إلى نمط الإنتاج فقط. ذلك أن التغير التكنولوجي والطبيعيّة الإنسانيّة مثلاً، يمكن أن تمارس تأثيرات لا حدود لها بالنسبة للنمو الحضري. وبالتالي يكفي أن يفسر كل من التغير والصراعات الحضرية، بالرجوع إلى المنطق العام للتطور الاجتماعي والتكنولوجي والصناعي¹. وهو ما يبدو نوع من الدفاع أو تبرئة لذمة السياسات الليبرالية. وتركيزاً لذلك، نجد العديد من الآراء التي ساقها لنا منتسبي هذا التيار، من المهتمين بالظاهرة الحضرية، والتي يستند كل منها على بعد أو آخر من أبعادها، لتكرس في مجموعها النهائي عمليات انحرافية عن الأطر والمعايير القائمة. وما يزيد المسألة أهمية، هو التصدي المتأخر للتحليلات الليبرالية بنزعتها التقليدية، وتأويلها على نحو غير سليم. كما هو الأمر بالنسبة لإسقاطات مونتسكيو في كتابه "روح القوانين"، على من أسماهم بساكني المدن الذين لا فائدة ترجى منهم، والذين لم يخالفه فيهم الرأي فريجييه في كتابه حول "الفئات الخطيرة من السكان في المدن الكبرى" المطبوع في بروكسل سنة 1844². وعلى شاكلتهم كذلك، نجد تأكيد شارلس ستوكس لوجود مظهر هام للعمليات الحضرية، ممثلاً في المناطق السكنية التي يأوي إليها الفاشلون من المجتمع، حيث تعد هذه المناطق في نظره ملاذاً يلجأ إليه من لفظتهم المدينة، ومن هم غير قادرين لأسباب اجتماعية على أن يشاركوا في علاقات اجتماعية عادية. وهو ما خالفه إدوارد بانفيلد في طرحه العام للأزمة الحضرية، والذي ذهب فيه إلى أن المدن ليست من السوء بالمستوى الذي أشار إليه الكثير من المعلقين، وأن الشواهد تؤكد السير من الحسن إلى الأحسن في كل الأحوال، وأن حقيقة الموقف المتأزم تتمثل في أن غالبية سكان المدن يعيشون في ظروف مريحة وأكثر رفاهية، ويتطلعون مع ذلك إلى المزيد... وأن الفشل في حل المشكلات الحضرية لا يرجع في الكثير من الأحيان لعدم توفر المعرفة أو الموارد أو الإمكانيات، بل يرجع في جانب منه إلى عجز الطبقات الدنيا عن تأجيل الإشباع والمتعة الراهنة من أجل نفع مستقبلي أكبر³. فيما حاول آخرون تفسير الظواهر الاجتماعيّة في إطار فيزيقي بحث، من خلال افتراض دور للمجال في التأثير على التطور الاجتماعي، والذي اعتبرت بموجبه كضرورة وظيفية للمدينية، حيث يتم إفراز المناطق الهامشية على أساس سلمها التراتبي. لكن من دون أن يكون ذلك كله مجمل القول، إذ سمح توسع التحاليل الليبرالية منذ منتصف الأربعينات من القرن الماضي، بتناول التغيرات الحضرية خارج السياق الغربي، والذي أملتة الوظائف والواجبات المهنية لبعض منتسبي هذا المنظور، داخل العديد من المؤسسات المالية

والهيئات السياسية الدولية، من استدراك الطرح السابق ومحاولة الاستفادة من مزايا المناطق المتردية، من دون الإخلال بجوهره ومقوماته. حيث ذهب الانجليزي جاك تورنار للتأكيد على صعوبة إشباع الحاجيات السكنية جميعها، بسبب تغيرها طبقاً لدورة حياة الأسرة، أو طبقاً لمراحل حياة المهاجر داخل المدينة. كما أن الناس في مجال السكن على وجه الخصوص لديهم حاجيات متنوعة لا نهاية لها، وكذا أولويات وإمكانيات متباينة مما يجعل من الصعب على الحكومات تلبيتها أو أخذها بعين الاعتبار¹⁴. لذا فإن النظرة السلبية للمستوطنات الغير شرعية تمثل خطأ كبيراً، لأنها تمثل نصراً كبيراً بالجهود الذاتية لذوي الدخل المنخفض، وهي تدل على قدرة الأفراد على حل مشاكلهم بدون مساعدة الحكومة. وغير بعيداً من ذلك، يخلص تشارلز أبرامز إلى أن الاتجاهات والسياسات السكنية، التي لا تعترف بحقيقة وجود واستمرار المناطق العشوائية، لا تؤدي في الغالب إلا لازدياد نموها، وقيامها في مناطق تؤثر على باقي أجزاء المدينة. وحيث أنه لا مناص من تكونها فيجب التخطيط لإقامتها في مناطق منتقاة، وبنائها بإنشاءات تسمح لها بتحسينها تدريجياً من قبل مستعمليها¹⁵.

3- نظرية ثقافة الفقر:

وتعود جذورها إلى دراسات أوسكار لويس، والتي أجراها في بداية الأمر على الأحياء المتخلفة مدينة مكسيكو سيتي، والتي تعرف باسم VECIDADES، ثم في مدينة بورتوريكو، ثم على أبناءها من الجالية المهاجرة الذين يعيشون في مدينة نيويورك الأمريكية. حيث كان أول ما عرضه من الدراسات في هذا الشأن، هو تناوله بالدراسة والتحليل لحالة خمس أسر في مكسيكو سيتي، عبر تتبع تفاصيل لمجريات حياتهم اليومية ما تعلق منها، ب: الأنشطة الفردية والجماعية، الملبس والقيم الحاضرة والمستقبلية، العلاقات التفاعلية، مستوى الفردية والعادات الغذائية، النظرة إلى الذات وللمستقبل، الرؤية تجاه الآخرين، أساليب التعامل مع الأبناء والقيم الأصلية، قيم الاستهلاك، العمل والتدين. حيث كان المحك المنهجي عنده في هذا الشأن، هو اختياره لتلك الأسر على خط متفاوت من درجات الفقر، والخلفية والمكانة الاجتماعية التي تميز كل منها عن الآخر. ثم تبلورت بعد ذلك أفكاره وباتت أكثر تحديداً من خلال دراستين له، الأولى عن أطفال سانخير، والثانية حول لافيدا أو الحياة، حيث درس في الأولى حالة إحدى الخمس أسر السابقة، دراسة مركزة وتتابعية عبر الزمن. أما في الثانية فكان تركيزه على المهاجرين البرتوريكيون الذين استقروا ويعيشون في مدينة نيويورك ومدى تأقلمهم مع حياة المهاجر والمجتمع الجديد. وهي الدراسات التي خلص منها إلى نتيجة أساسية مؤداها أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، وليس كحرمان اقتصادي أو تفكك اجتماعي أو حتى في ضعف المستلزمات المادية. وإنما كأسلوب حياة ذو عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، ومن أهم ما يميزها أنها تطور نفسها بنفسها، وتتسم بخاصية التنقل والانتقال عبر الأجيال، عن طريق أسلوب خاص من التنشئة، لتشكل في النهاية ثقافة فرعية تنتمي إلى الإطار الثقافي العام للمجتمع¹⁶. وبذلك، فهو يقدم للأغنياء تفسيراً سهلاً لمشكلة الفقر، من خلال اعتباره أن الفقراء مسئولون عن فقرهم، وبالتالي فالبناء الاجتماعي ليس في حاجة إلى تغييرات جذرية لتحسين أحوالهم.

4- نظرية الجذب والطرْد:

تعتبر من النظريات الكلاسيكية المفسرة لعملية الهجرة، ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الأحياء الهامشية تنشأ تحت وطأة عوامل الجذب والطرْد، وخصوصاً من قبل الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا، ومن ثمة تنشأ الأحياء العشوائية في المناطق المهاجر إليها.

5- نظرية المسافة:

حاول أصحاب هذا الاتجاه أن يوضحوا لنا أن الأحياء الهامشية المنتشرة في المدن، تنشأ عن الهجرة إلى مسافات قصيرة، وخصوصاً الهجرة من الريف إلى المدن القريبة. حيث يذهب "روز ROSE" في دراسته، إلى أن الأشخاص الذين يشغلون مراكز أعلى أو يبحثون عن فرص عمل أفضل يرحلون إلى مسافات أبعد لتحقيق أهدافهم، وهم يزدون في معدلهم عن الأشخاص الذين تدفعهم مهاراتهم وطموحهم للتطلع إلى فرص ليست مرغوبة. وقد توصل أيضاً إلى أن الأشخاص من الطبقات الدنيا، يمكنهم أن يجدوا أكثر من غيرهم فرصاً وسيطة في منطقة معينة أكثر من تلك التي يجدها من ينتمون إلى الطبقات العليا. وقد أعاد اختبار هذا الفرض دولوث Duluth وستوب stub وانتهت إلى نفس النتائج، ما جعلها تأكيداً إلى ما خلص إليه روز من قبل.

6- الاتجاه الفيبري الحديث (الطبقة الإسكانية):

ظهر الاتجاه الفيبري المحدث في دراسة لجون ركس J.Rex وروبرت مور R.Moore عن السلالة والمجتمع المحلي والصراع في مدينة برمنجهام، أين وجد كل من ركس ومور أن متغير الطبقة المهنية يفشل في تفسير لماذا كان السود أسوأ إسكاناً من الجماعات الأخرى، وقد ذهبوا إلى أن الطبقة السكنية للملونين تتحدد في جانب منها في ضوء العنصر أو السلالة التي تستبعد أو تمنع الملونين من شراء المنازل في مناطق يواجهون فيها مشكلات التمييز العنصري ومكانة المهاجر، كما تتحدد أيضاً في ضوء المكانة الاجتماعية للمهاجر، أين استبعد الكثير من الملونين من قوائم لجنة الإسكان عن طريق القواعد والتي تشترط انقضاء عدة سنوات للحصول على مسكن، وهي القواعد التي لم تطبق على الملونين نظراً لحدثة عهدهم بالإقامة ببرمنجهام، وهو ما يدفع المهاجرين إلى بناء مساكن مؤقتة بشكل عشوائي، وبذلك تنشأ الأحياء العشوائية بالمدن¹⁷.

رابعاً / كيف تنشأ العشوائيات:

سمح توسع دائرة البحث في قضايا السكن الهش، من مراجعة العديد من المسائل، والتي كانت تعتبر هذه الأحياء نتاج لعمليات عشوائية، حيث بات في حكم المؤكد اليوم، أن ما يتم عمليات مدبرة ومحكمة التخطيط، إن لم تكن كلها ففي بعض جوانبها على الأقل.

1- إستراتيجية الهجرة:

وتتضمن بين معانيها كل من الشكل المتبع في الخروج الريفي، وكذا التوقيت المختار لتنفيذ الإنزال السكاني بالحوضر المستهدفة.

- **شكل الخروج الريفي:** أوضحت العديد من الدراسات أن مسار تكون ونشأة هذا الأحياء، ليس نتيجة لخيارات عشوائية فردية بحال من الأحوال¹⁸ بقدر ما هي مسار محكم وخطوات مدبرة ومنظمة، تكون بداياتها الأولى من عملية النزوح والوفود على المدينة، حيث يتطلب هذا الحراك وجود حد أدنى من التنسيق بين السكان على المستوى الأسري والعائلي، حول الكثير من المسائل والترتيبات المتصلة بتنظيم وضبط محددات هذا الخيار، كظروف الاستقرار، العواقب المترتبة بعد ذلك ... وذلك بصرف النظر على شكل هذا الخروج والذي يتوزع عادة ما بين:

✓ **الغزو المفاجئ:** ويسمى أيضا بالغزو العنيف أو الإجباري، وهو الذي ينشأ غالباً في ظل ضغوط وعوامل قهرية، كالحروب، الكوارث ... حيث يضطر الكثير من الناس للهروب من مناطق الخطر، فينتقلون إلى مجتمعات أخرى يمكنهم أن يأمنوا فيها على حياتهم واستثماراتهم، ويستأنفون فيها حياتهم متفاعلين مع المجتمع الجديد تأثيراً وتأثراً¹⁹، وذلك سواء على دفعة واحدة أو على دفعات كبيرة الحجم. وقد شكل هذا الأسلوب منذ نهاية الأربعينات، الأسلوب الأكثر شيوعاً في نشوء الكثير من أحياء الباريادا بمدن أمريكا الجنوبية وغيرها من البلاد النامية، أين كانت تتفاجئ السلطات وكذا سكان الأحياء المجاورة، في صباح اليوم الموالي بمئات الأشخاص يقيمون على أرض كانت خالية بالأمس، حيث يتولى البعض مسئولية تجهيز القطع السكنية، في حين يعمل آخرون على نقل الحوائط والمتاع ...²⁰

✓ **الغزو التدريجي:** وعلى عكس الغزو العنيف، فإن هذا الشكل من الخروج الريفي والغزو يتم بطريقة هادئة، مستمداً معطياته من الخبرات السابقة للأهالي والأقارب وأبناء القرية الذين سبقوه إلى ذلك، يقوم على انسحاب ريفي مجزأ على مراحل للجماعات والوفود السكانية، في مقابل توطن حضري متتابع في مقر الإقامة الغير شرعي الذي جرى حيازته، وهنا تختلف قواعد هذا الإنزال عن سابقتها، حيث نجد بأن وجود أقارب للمهاجرين أو أصدقاء و معارف يكونون قد سبقوهم إلى نفس المدينة وسكنوا بذات المنطقة، يسهل إلى حد كبير اتخاذ قرار الهجرة، ويضمن إلى درجة بعيدة نجاحه في تحقيق الهدف من وراء هجرتهم، وهو ما يعني أن قرار الهجرة والمقصد واستصدار موافقة الجهة المستقبلية، لا يمكن أن يكون عملية اعتباطية وغير محسوبة العواقب، ويكشف النقاب عن وجود اتفاقيات مسبقة بين هذه الأطراف، ومن الشواهد التي يمكن عرضها هنا في سياق الاستدلال، نجد أن الكثير من الدراسات التي أجريت حول السكان المقابر في مصر، قد مالت في تفسيرها لعملية تحول المقابر إلى مقرات سكنية، في ضوء عوامل الهجرة الريفية إلى المدينة، أين اتخذ

هؤلاء المهاجرون قرار التوطن في هذه المستوطنات، وذلك اعتماداً على وجود أقارب لهم كانوا قد اتخذوا من المقابر مساكن لهم في وقت سابق²¹. وإلى جانبها أيضاً نجد بأن دراسات أخرى أكثر حداثة، تم إعدادها في عشوائيات العاصمة الكينية نيروبي قد خلصت، إلى وجود العديد من سكان هذه الأحياء ممن باتوا اليوم يستخدمون الأجهزة الخلوية في الاتصال، مع أفراد عائلاتهم من سكان مناطق الأرياف، والذين يحصلون منهم على المعلومات التفصيلية حول مدى توفر المساكن بالمناطق التي يقيمون فيها، وغيرها من الخدمات الأساسية²². ويبرز مجال استخدام هذا الأسلوب، في حالة التوطن داخل مستوطنات عشوائية مر على وجودها باع من الزمن، أو التوطن داخل فضاءات شاغرة مازالت لم تطأها يد أي فصيل سكاني من قبل، ذلك أنه يتيح تحقيق عدة فوائد أبرزها:

- تقليل شأنهم في أعين السلطات المحلية، فلا تبادر إلى اتخاذ إجراءات فورية ضدهما، بشكل يسمح لهم بتثبيت أوضاعهم وتكييفها لاستقبال الوافدين الآخرين.
- صعوبة التحرك في حالة الهجرة الكبيرة، مما يصعب عملية تنظيم أوضاعهم بسرعة.
- التقليل من حجم الأعباء النهائية في حال فشلت المحاولة. وهو ما يؤدي في النهاية إلى تشكيل تراكيب وهياكل مجالية داخل هذه المواقع، تكرر هيكلية سوسيو ثقافية تحكمها الانتماء والعلاقات القرابية، والانتساب الجغرافي بدرجة أقل.

- **توقيت الوفود إلى المدينة:** يعد التوقيت الذي تتم فيه عملية التوطن، مؤشر ذو دلالة بالغة على انتظامية هذا السلوك، ومجانبته للصدفية والعشوائية التي ألصقت به، وهو الذي يعكس حسن اختيار اللحظة المناسبة، التي تتم فيها عملية المبادرة بالتنفيذ، والتي يجب أن تتم خفية عن الأنظار على الأقل بداية، وهي اللحظة التي تغيب فيها أجهزة التدخل العمومي عن الخدمة، سواء لظرف وجيز أو طويل نسبياً تبعاً لاعتبارات عدة، وهو ما يشكل عامل حاسم يسمح لهم بالنجاح في مبتغاهم، مستفيدين في ذلك من عاملي المفاجأة والسرعة، في التفوق على السلطات الحكومية، وهي التي لا تخرج غالباً حسب عدد من الدراسات عن نطاق الثلاث²³ محطات الزمنية التالية:

✓ **تحت جنح الظلام:** وهو التوقيت الأول الذي عرفت بها عملية نشأة هذه الظواهر وبروزها إلى العلن، حيث يعقب نهاية عمل المصالح والإدارات العمومية التي من شأنها التدخل ضدهم، مما يسمح بسهولة التحرك والشروع في مباشرة الأشغال، وتأكيد ذلك نجده فيما أورده الدكتور يوسف أبو الحديد في كتابه "تاريخ العمارة"، والذي ذكر فيه الأسلوب المتبع في التملك بوضع اليد، في أحياء الباربادا بالعاصمة البيروفية ليما، بوصفها أحد أشهر العشوائيات الموجودة في البلاد النامية، حيث يقوم فريق طلائعي في الليل برسم الحدود للطرق وفرز الحصص الأرضية، وفي الفجر يحضر الآلاف

من النازحين بسيارات الأجرة ومعهم رجال قانون، يرجع لهم مسألة اختيار الأراضي المناسبة، وامرأة لها صفة سكرتيرة الدفاع، تتولى مواجهة الشرطة التي سيأتي تدخلها متأخرا في حدود الساعة 10 صباحا، وفي المساء عندما تكون الشرطة قد تساهلت وهزمت في المعركة تكون مدينة صغيرة من عشب القش قد أقيمت مع توقعات بتوسع أكبر مستقبلا²⁴.

✓ **في عطل نهاية الأسبوع:** والتوقيت المفضل الآخر، والذي تم استخدامه من طرف سكان هذه الأحياء لتشييد الأكواخ، تمثل في أيام الإجازات الأسبوعية وعطل المناسبات الدينية والوطنية (Les jours fériés) المعتمدة إداريا، والتي يتم فيها تسجيل حالة من التوقف الظرفي للهيئات والمصالح الحكومية، وذلك لمدة أطول نسبيا مقارنة بسابقتها، حيث تبنى دون أن تستكمل تماما، وذلك تحت حتمية التعجيل²⁵ بالجزء الأكبر من البناء، بغرض وضع السلطات أمام الأمر الواقع.

✓ **في المواعيد والمناسبات الانتخابية:** وهو التوقيت الثالث والأخير، والذي يكون تحديدا أثناء فترات المواعيد والحملات الانتخابية، ولا سيما انتخاب المجالس المحلية منها، حيث يتم استغلال انشغالها بالإعداد لهذه الاستحقاقات، وتسخيرها لكل المصالح والوسائل الموضوعة تحت تصرفها، وما يترافق مع ذلك من استعداد مجلس محلي لإعادة الترشح، أو تحضير نفسه لتسليم المهام والمغادرة، بما يتطلبه الأمر من وقت بالنسبة للأول من أجل تسليم العهدة، وبالنسبة للوافد الجديد من أجل توزيع المهام، وفهم تفاصيل ووضعية الموروث الذي سلمت له، ومباشرة بعض التغيرات على مصالحه... وهي الفترة التي تمثل مرحلة انسداد حقيقي في المجالس البلدية²⁶، وبالتالي تتعطل معها مهام باقي المصالح التقنية، وهو ما يشكل فرصة مثلى وظرف زمني جد كافي، لنشؤ النواة الأولى لحي قصديري، والتي ما تلبث أن تتحول في ظرف وجيز إلى حي ذو كثافة سكنية معتبرة.

2- إستراتيجية انتقاء موضع التوقف والتجسيد:

ويقصد بها الترتيبات المتوخاة من قبل نزلاء هذه الأحياء، في اختيار موضع التوطن، وكيفية تهيك المجال وتقسيمه عمرانيا، مع تدبر مواد البناء وإدارة التوسع المستقبلي.

- **محددات انتقاء الموقع:** وقبل أن يبدأ السكان النازحين صوب هذه المناطق، في التعامل مع عناصر المجتمع، والتشييد فوق الأراضي التي ينتقلون إليها، فهم مطالبون بداهة بتحصيل الأوعية العقارية موضع الاستقرار، وهو التحصيل الذي يشير الكثير من التساؤلات حول نوعية المناطق التي يقع عليها اختيار هؤلاء السكان لبناء عشوائيتهم؟ وماهية المعايير التي يشترط توفرها فيها؟ وكذا الآليات المتبعة من طرفهم في تحصيلها؟ وهو ما حاولت العديد من الدراسات التوقف عنده، والنتيجة هي أن ما تم لم يكن نابعا من فراغ، مما يكشف على أن هناك عملية تنقيب مسبقة تتم، وتسمح بتكوين دراية حقيقية بالمجالات الشاغرة الموجودة في المدينة أو ضواحيها، وأن الحراك السكاني لا يكون

إلا بعد العثور على هذا المجالات، وهو الوضع الذي سيقود حتماً بعد ذلك، إلى إمكانية فتح المجال للمفاضلة فيما بينها، من حيث الأولوية والأهمية، والتي قد تتعلق بأحد الإمكانيات التالية:

✓ مساحة وحجم الموقع وقدرته على استيعاب المهاجرين، من ذلك أن ما يؤدي إلى نشأة المستوطنات الهامشية، هو حالة التشعب التي تنتهي إليه المستقرات العشوائية الحضرية.

✓ مقدار الحاجة للقرب من مقرات العمل أو لتوفر الخدمات الحضرية²⁷.

✓ التعرض لتدخل المصالح المعنية وتصديها لمحاولة التوطن، وهو ما دفع الكثيرين حسب الدراسات الحديثة، إلى اختيار التوضع في نقاط التماس بين التقاسيم الإدارية للمدن، أين يكثُر الجدل والخلاف حول ترسيم معالم الحدود الإدارية لكل منها، وحول أحقية الإدارة والملكية والذي قد يمتد لسنوات طويلة، مما يشجع على غزوها والاستقرار بها²⁸.

✓ حجم الجماعات المهاجرة، حيث يدفع عادة صغر عدد النازحين إلى اختيارهم التخفي عن الأنظار، والابتعاد قدر الإمكان عن مناطق ومجالات التوسع الآن، في حين قد يرجح كبر حجم المجموعات المهاجرة وسرعة توافدها، إلى عدم الخوف من الإجراءات الحكومية والاقتراب أكثر من المجال الحضري.

✓ تفضيل بعضهم الاستقرار على محاور الهجرة التي تقلهم إلى مواطنهم الأصلية، تسهيلاً لحركة النقل غدواً وإياباً²⁹. من دون أن يكون ذلك معيار ثابت في جميع الحالات، حيث قد تتغير معطياتها في أي لحظة، وتحت تأثير أي نوع من المتغيرات الظرفية الطارئة، فقد تفرض الحاجة نفسها أحياناً على الوافدين وتلمي عليهم القبول بمنطقة الواقع، والرضا بما هو متاح من عقارات شاغرة، حتى وإن كانت ضمن صنوف القطاعات المدرجة، في خانة الغير قابلة للتعمير... وهو ما يعني أن المسألة معقدة إلى أبعد حدود التعقيد، لكن ليس هناك تحرك عشوائي تجاه المجهول.

- **تحصيل مواد البناء والإنشاء والتوسع المستقبلي:** كما تعكس الأساليب المتبعة في تنفيذ عمليات البناء، وجود مستوى آخرى من التنظيم والتخطيط السكاني في هذا المجال، والذي تكون بداياته غالباً يحصر الوافدين للحيازة العقارية، ثم القيام بتسييجها عبر إقامة صور عليها أو ما شابه ذلك من وسائل متاحة، وذلك لتأكيد وضع اليد عليها ومنع الاقتراب منها من قبل آخرين، يتبعها بعد ذلك عملية تدبر مواد البناء، والتي يشكل تحصيلها هي الأخرى هنا نقطة تأكيد إضافية لمزاعم والافتراضات التي تصب في سياق تأكيد وجود القصدية في تنفيذ هكذا أفعال، وإلا كيف يتم تدبر عملية جمعها ونقلها واستخدامها في ظرف وجيز، وهي التي لا تخرج في عموم الأحوال عن صفائح الزنك والترنيت وملحقاتهم من الأخشاب والقصب والكرتون والحجارة...، وغيرهم من مواد أولية وبدائية غير لائقة للبناء، والتي تستخدم في البداية لبناء أكواخ أو عشش أو حتى غرفة واحدة، تقدر مساحتها الأولية حسب بعض الدراسات

ب 12م2، مع ترك فتحة صغيرة فقط على الخارج تسمح بحركة الدخول والخروج³⁰، ليضع السكان أيديهم وأرجلهم ورؤوسهم فيها، فيما يشبه التأكيد على الملكية العقارية لها، وذلك بفعل ضعف الإمكانيات المادية المتاحة لهم، والتي لا تسمح لهم ببناء مساكن مناسبة لحظتها وصولهم إلى المدينة، وكذلك طبيعة الظرف العام الذي يحكم العملية برمتها، والمتسم بقصر الفضاء الزمني المتوفر لهم لإنشاء هذه المساكن قبل اكتشاف الأمر، وتزايد مخاطر التهديد والتدخل السلطات لوقف هذا التوسع الغير شرعي، والذي لا يمكن معه المراهنة والبناء بالمواد الصلبة واحترام الأسس والضوابط العمرانية، فيما يشبه التريث والترقب في انتظار موقف ورد فعل السلطات والدوائر الحكومية، ولكن تدريجاً مع تقادم المنطقة وتوسعها أكثر وتضؤل احتمالية الإزالة، تشهد هذه الأكواخ بحسب عديد الدراسات المختصة، إدراج تعديلات إضافية على المستويين الكمي والنوعي، فيما يتعلق بكيفية إشغال العقار، نوعية البناء ...، بما يتفق مع تطور الإمكانيات المادية للسكان³¹، وذلك بقيام صاحب الحيازة بتشديد حجرة أو حجرتين إضافيتين، في أحد أركان قطعة الأرض ليتوسع فيها، كما قد يضيف لها بعض الملاحق الأخرى، كذلك باستخدام مواد أكثر ثباتاً وصلابة من سابقتها، من دون أن يشكل مسار التطور هذا نمطاً ثابتاً، فبعض من الذين قاموا بهذا الإحلال الغير شرعي سرعان ما قاموا ببيعه بعد ذلك³².

- **تهيكل الحي عمرانياً وتقسيمه:** تتبع عملية الاستيلاء على المواقع المستهدفة، من قبل الجماعات السكانية النازحة، الشروع في انطلاق أشغال بناء المساكن والأكواخ، التي سيأوي إليها هؤلاء السكان، والتي تأتي في بداياتها بحسب ما دلت عليه بعض الدراسات، متموضعة ومبنية على هيئة بيوت متلاصقة بعضها ببعض والتي قاموا بتخطيطها بأنفسهم، حيث لا يتركون بينها سوى ممرات صغيرة، وأزقة ضيقة ومتعرجة طولياً لا تسمح بسهولة حركة الراجلين، عاكسة في سماتها الأعم نمط الإسكان القروي³³. وتظهر مسألة التأكيد على وجود تدبير وتنظيم مسبق هنا، انطلاقاً من كون أن حجم وطبيعة الأعمال، التي تتطلبها إدارة هذه العملية برمتها، لا يمكن لها أن تكون فورية ووقف على لحظة الإنزال السكاني بالحي فقط، باعتبار أنه مهما قيل عن عشوائية هندسة الحي وهيكلته المجالية، وطريقة تموضع المباني فيه، إلا أن مسألة تدبيرها وتجزئة الأرض إلى قسائم، بحسب عدد الأسر النازحة ليقموا فيها مساكنهم، وكذا تقدير حجم هذه المخصصات، وكيفية ارتصاف المباني، وتجهيز الطرق السالكة وعرض الشوارع... تبقى مسألة تتجاوز في صميمها، حجم النطاق الزمني الضيق المتاح لهم من أجل الانجاز. كما دلت دراسات أخرى ببعض البلاد العربية الإسلامية، على أن عملية الشروع في تجهيز وبناء هذه المناطق، يصاحبها كذلك تخصيص قسائم لأجل بناء مساجد، حيث من شأن ذلك أن يوفر لهم حماية مزدوجة، ظاهرها الوقاية من مخاطر الانحراف، التي تهدد المجتمعات ذات أصول ريفية خاصة في مراحل الهجرة الأولى، وباطنها توفير حماية إضافية أخرى لهم أيضاً، ضد مخاطر الهدم والطرده المحتمل حدوثه، من خلال إحراج المصالح المحلية أمام الرأي العام، ومنعها من تنفيذ مخططاتها باعتباره سيطال أيضاً هدم مكان العبادة³⁴.

3- التمكين وتحصيل الاعتراف:

ويمثل مرحلة العبور من حالة لا شرعية التواجد، إلى الاستقرار النهائي وتقنين الحياة، وذلك عبر الثلاث خطوات التالية:

- **التفاوض وتسيير شؤون الحي:** بعد انتهاء مرحلة التوطن الأولى وتشديد الجزئي للمباني، تتجه الجهود اللاحقة للعائلات المتوطنة حديثاً في هذه الأحياء، إلى العمل على إصابتها غايتين أساسيتين أولهما، تتعلق بتفادي التعرض إلى عملية الطرد، وإخلاء هذه المواقع من قبل الجهات الحكومية، وذلك عن طريق تشجيع التكسب السكاني فيها كإجراء دفاعي وقائي، في مواجهة أي إرادة أو نية للسلطات العمومية أو المحلية في الخلاص منها، أو حتى الدخول معها في مواجهات صدامية دامية لإحباط أي محاولة في هذا الإطار، وتتصل ثانيتهما بالعمل على تزويد هذه الأحياء بالخدمات والتجهيزات الأساسية أو بعضها على الأقل، بما يلبي حاجيات سكانها الأساسية من جهة، ويحقق شبه إقرار بالأمر الواقع فيما يتعلق بحياة الأراضي ومشروعية الإقامة من جهة أخرى، وذلك عن طريق دخول السكان في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع أجهزة الحكم المحلي، وتكثيف الاتصال وتكرار محاولات تحصيلها وممارسات ضغوط اجتماعية ووساطات عليها، أو على أي جهة أخرى لها علاقة بالسلطة السياسية القائمة، من أجل ثنيها على رفضها المسبق والمبرر بالافتقار إلى الإمكانيات، وعدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيقها... وما شابه ذلك من حجج واهية، وحملها على الخضوع إلى مطالبهم وتزويد مناطقهم بالمستلزمات الأساسية، بما يضمن حد أدنى من المعيشة الأدمية كالحنفيات العمومية، والتغطية الكهربائية، إلى جانب مبادراتهم هم أنفسهم لحفر الآبار والمجاري الصرف الصحي أمام البيوت ...³⁵، وهو ما قد يتحقق على دفعة واحدة أو على مراحل، وذلك تبعاً لعدد من المعطيات والتي يمكن حصرها إجمالاً في حجم الثقل الذي يمثله هؤلاء السكان، وهو الثقل الذي يقترن في جزئه الأعظم بقوة التنظيم السكاني وانسجامه وإدراكه لطبيعة التحديات وإلزامية التعاون إزاءها، أما إذا ظل سكان مدينة الصفيح في حالة تشتت وعدم تنظيم فستبقى هذه البؤر دائماً في موقف ضعف، وتظل محرومة من الخدمات الأساسية والمرافق، إلى جانب طبيعة الظرف السياسي والاجتماعي الذي تساق فيه هذه المطالب، وكذا موقع هذه المستوطنة أو بعدها عن الوسط الحضري. حيث يؤخذ ذلك غالباً على أنه مؤشر إيجابي في الأفق، من أجل التصالح بشأن مواقع بين الأطراف المعنية، وعامل تطمين وأمان بعدم التعرض لهم بالتهديد والطرده من مواقعهم.

أما ما تعلق بتسيير الشأن الداخلي لهذه الأحياء، فيبقى رهين هو الآخر بوجود قاعدة سكانية متجانسة، أو مرجعية توافقية بين السكان، تحافظ من خلالها على تنظيمها الاجتماعي الخاص، وبتشريعاتها التي تقف جنباً إلى جنب مع التشريعات الرسمية. فهناك على سبيل المثال هيكلية مجالية مبنية على قواعد استيطانية غير مكتوبة، وعلى قوانين تنظم الجوار وحركة المشاة، كما أن الضبط الاجتماعي بسمته الغير رسمية يكون فعالاً، وذلك بدرجة لا تقل عما هو موجود في أي منطقة سكانية أخرى بالمدينة، حيث يشير "وايت" في هذا الإطار إلى أن السلوك الإنساني في هذه الأحياء، كثير ما يكون منظماً وموجهاً بدرجة عالية³⁶، وذلك على أساس أن ما يشهده هذا الحي هو في النهاية إعادة

استنساخ كلي أو إسقاط للتنظيم الاجتماعي الريفي، بما يحكمه من أعراف وضوابط تسمح بإيجاد وخلق أسلوب خاص في حفظ النظام الداخلي، وهو الرأي الذي أسنده برنارد قرانوتييه بالنموذج الأحياء الفقيرة في مانيلا، والذي أكد فيه على أن أرباب الأسر في الخمسينات، وفي إطار الروندا كانوا يجوبون الشوارع ليلا ليحافظوا على الأمن ويمنعوا الجريمة³⁷. الأمر الذي يستوجب معه على القادمين الجدد إلى المنطقة، ضرورة الحصول على ترسية أو إذن مسبق قبل الانضمام إلى هذا التجمع³⁸. غير أن ذلك لا ينبغي أن يعتمد على أساس أنه ذو مرجعية مطلقة في جميع الأحوال، باعتبار أن هذا السلوك سوف يشهد تدريجا تحول تفرضه مجموعة من المتغيرات الاجتماعية للبيئة الحضرية، بفعل توافد جماعات مهاجرة من مناطق ريفية / حضرية أخرى، من شأنه أن يؤثر هو الآخر في هذا الجانب، سواء عاشت هذه الجماعات المتباينة في أقسام منفصلة داخل الحي أو تداخلت فيما بينها. كما قد يغيب كذلك من البداية تحت النشأة الحرة للحي العشوائي، أي من طرف خليط أو جماعات غير متجانسة توافدت تبعا من شتى المناطق، بعادات وسلوكيات متباينة وخصائص مختلفة، مما يجعل من الحي فاقدا إلى مرجعية يحكم إليها الجميع في تسيير الشؤون اليومية للحي، مما يزيد من حدة التردى والانحطاط البيئي³⁹.

- **تحصيل الاعتراف وترقية الحي:** ولما كان التوطن داخل هذه الأحياء، بمثابة إعلان عن استقرار أبدي ووضع نهائي بالنسبة لهؤلاء السكان، فقد كشفت عدد من الدراسات في هذا الصدد، على أن الجهود اللاحقة لسكان بعض هذه المناطق، تتجاوز نطاق العمل على الظفر ببعض الخدمات التحسينية العامة، إلى الدخول في مواجهة أعقد مع السلطات والحكومات، من أجل الحصول على تسوية نهائية لهذا الوضع، سواء من خلال إدراجهم ضمن برامج الحكومية للإسكان، أو الاعتراف الرسمي لهم بأحقية هؤلاء السكان في الأراضي التي بنو عليها مساكنهم، باعتباره عامل أمان لهم ومحفز شخصي لاحق للاستثمار أكثر في ترقية بيئتهم السكنية، وهو الأسلوب الذي لا يتخذ شكل ثابت يمكن التعميم له، بل يقوم على الاستثمار في جملة من المعطيات الظرفية والمحلية والسكانية.. حيث رصدت الدراسات المختصة في هذا الإطار الأساليب التالية:

✓ **الصفات السياسية:** لوحظ أن أحياء السكن العشوائي قد تنمو وتترقى في ظل متغيرات سياسية معينة، من ذلك سعي الأحزاب السياسية المتنافسة، للحصول على تأييد السكان هذه الأحياء في الحملات الانتخابية، من خلال تقديم الوعود للدفاع عنهم في مواجهة البلديات، وحصولهم على المزيد من الخدمات التحسينية كالكهرباء، تهيئة وترصيف الطرق... وربما كانت هذه الوضعية أكثر وضوحا في دول أمريكا اللاتينية، حيث تم ذلك في إطار صفقة بين السياسيين والسكان. وهكذا يبدو واضحا أن المصالح السياسية تلعب دورا حاسما في تشكيل، وصياغة السياسات نحو الأحياء الفقيرة، أما كيف يستطيع فقراء هذه الأحياء تحقيق مكاسب من وراء هذا الموقف، فإن ذلك يتوقف على درجة الصراع السياسي بين الأحزاب، تنظيمهم السياسي ووزنهم الانتخابي، الدخل القومي، ومدى وجود سياسة فعلية إزاء ترقية الأحياء الفقيرة من عدمه ...⁴⁰

✓ **التردي المفضي للحل:** كما مالت تجمعات الجيسيكوندو في تركيا، إلى إتباع قاطنيتها لأسلوب مغاير من الممارسات الهادفة إلى الوصول لانتراع اعتراف رسمي بوجودهم، قبل الشروع في البحث بعدها عن سبل استكمال التحسين والترقية أطر الحياة فيها بالجهود الذاتية. فبتطبيق الافتراض المتفائل، يبدأ واضعو اليد في التجمع لصياغة مطلب جماعي، يتمثل في المطالبة بإعطائهم صفة الشرعية على ممتلكاتهم، فإذا جاء القرار الحكومي ليس في صالح السكان، تتحول المنطقة إلى ما هو أسوأ، وتصبح الحكومة مجبرة على تحمل نفقات إضافية، ودفع أموال أكثر في سبيل الإصلاح، وفي حالة العكس ينبغي هدم بعض البيوت لأجل فتح بعض الشوارع، وتقليل الكثافة السكانية، مع وجوب إعادة إسكان من هدمت بيوتهم، وهو ما يعتبر في صالح واضعي اليد، إذ يضمن لهم ذلك الاندماج مع المدينة الأم، ووصول خدمات مختلف الشبكات إليهم، ويتحول المطلب الجماعي بعدها لتحسين وإعادة تخطيط الجيسيكوندو، كالمطالبة برصف الشوارع، وتوصيل خدمات النقل العام، وتوفير الهياكل والمرافق كالمدارس، المستوصفات...⁴¹

✓ **الاتحادات والتنظيمات السكانية:** كما تعد الاتحادات الرسمية والجمعيات التي يؤسسها السكان المهاجرون في الكثير من الأحيان، ويوكل لها مهام إدارة وتنظيم الشأن الداخلي لهذه المناطق، على جانب كبير من الأهمية في دراسة الإستراتيجية السكانية في تحصيل الاعتراف، وهي التي تمنحهم دعماً روحياً وأماناً سيكولوجياً، وقدرة على مواجهة العزلة والفقر والمرض، والضغوط الممارسة عليهم من قبل الإدارات المحلية. حيث ما تنفك ترفع مطالب الاعتراف وترخيص الاستغلال، وتحث السلطات العمومية على إصلاح القطع العقارية، الأمر الذي سيسمح لكل مقيم بإرجاع مسكنه أكثر صحية، عبر إعادة بنائه على نحو أكثر صلاحية وتنظيماً.⁴²

- **الاستثمار في ترقية العشوائيات:** ويشكل المرحلة الأخيرة، في مسار ترقى هذه الأحياء وخروجها من دائرة التردي والبؤس، والتي من شأنها أن تخول لهم تحسين مستويات تكيفهم مع البيئة الحضرية، وهي الخطوة التي تتم سواء نجحت في تحصيل الاعتراف الحكومي بوجودها، أو فرضته كأمر واقع لا يمكن التعاطي معه إلا بالسكوت عنه، وهنا لا بد من التأكيد على أن ردود أفعال الفقراء واستجاباتهم، إزاء ظروفهم السكنية وإمكانية تطويرها، تقوم على عوامل ومتغيرات عديدة، يسعون لإدراكها قبل الشروع في إطلاق أية مبادرة في هذا الاتجاه، من بينها تصوراتهم حول الحي والمسكن، درجة تنظيمهم من أجل تحسين موقفهم السكني، مستوى طموحاته...⁴³، وهو ما كان يتنافى في عمومته مع ما راج من معتقدات سابقة، حول كون واضعي اليد يعيشون في ظروف من الحرمان، تجعلهم لا يستطيعون ادخار الأموال، حيث يكشف التحليل المسهب لسلوكيات هؤلاء السكان، في العديد من أرجاء العالم الحضري، على ميلان قاطنيتها للأخذ بأسلوب السكن التطوري، والذي يقوم على تعبئة الموارد الكامنة وتفعيل نظم الادخار العرفية، باعتبار أنه لا يمكن التعويل على الدخل لظاهري، حيث غالباً ما يمارس رب الأسرة أعمالاً إضافية

أخرى، كما تعمل الأم في بعض الوظائف أو تمارس أعمال منزلية، تدر دخلا على الأسرة، مثل تربية الدواجن، الحياكة... كما يمارس الأبناء أحيانا بعض الأعمال، ويصب كل ذلك ولو بنسبة ضئيلة في وعاء واحد يرفع إمكانيات الأسرة، كما تساعد المدخرات السابقة أو بعض المقتنيات، في عملية البداية في التملك والبناء مثل ذهب المرأة، بالإضافة إلى وجود نظم ادخارية منزلية أو عرفية، والتي تساعد في تنمية المدخرات الأسرية، إلا أن كل ذلك لا يجعل من هذه الإمكانيات كافية بحد ذاتها، للوفاء بمتطلبات الإسكان والنمو السريع الملحوظ، الأمر الذي يجعل من عملية البناء تتم بصورة مرحلية تدريجية، يقوم خلالها المحتل ببناء جزء من المبنى (غرفة أو غرفتين)، حيث يمارس بعض الأعمال بإحدى الغرف ويقطن بالأخرى، وهي الخطوة التي تتم سواء بممارسة التجارة أو أي نشاط آخر، بالإضافة إلى مصادر الدخل الآخر، والتي تستخدم في استكمال بناء الدور الأرضي وإضافة غرف بالدور الثاني، أين يتم استغلال الدور الأراضي تجاريا، أو حتى تأجيره لوافدين جدد، واستغلال العائد في استكمال البناء وهكذا... ومن الأمور الأخرى التي ساعدت كثيرا في تيسير عمليات البناء، نجد التقسيط المتبع لثمن مواد البناء، مما يمنع استنزاف الموارد الأولية وتوجيهها للبناء، ثم سداد الأقساط من عائد البناء. أما على المستوى الخارجي والمتعلق بتنمية إمكانات الموقع، وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات مجتمع المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بتزويدها بالبنية الأساسية، فهي تتوزع هنا ما بين استراتيجيات فردية وأخرى جماعية، والتي تبدأ بمحاولة توفير عناصر البنية الأساسية بجهودهم الأولية، مثل دق ظلمبات المياه، خزانات الصرف الصحي... ثم الحصول على وصلات الكهرباء من المناطق المجاورة، وهو ما جعل بعض الدارسين يذهبون إلى القول، بأنه لا يمنعهم من استكمال عناصر هذه البنية، سوى احتياج بعض الأعمال إلى خبرات تقنية مختصة، أو معدات فنية ضخمة وتكلفة كبيرة، وذلك كله في سياق موازي لضغطهم على المصالح الحكومية، وذلك باستغلال ثقلهم الانتخابي من أجل توفير الخدمات، في حين يتبرع السكان لتوفير مرافق أخرى كدور العبادة⁴⁴.

خامساً / نظرية الاستراتيجيات السكانية:

شهدت العلوم الاجتماعية تقعيد تصور جديد للممارسات والسلوكيات الإنسانية، جمع تحت اصطلاح "الاستراتيجيات السكانية"⁴⁵. وقد أخذ هذا التصور يحل تدريجيا محل التصور الكلاسيكي، والذي يرتد تاريخيا إلى المجال العسكري. فالكلمة مقتبسة من اللفظة اليونانية "استراتيجس STRATEGES"، وتعني حرفيا "فن الجنرال" أو "أساليب القائد العسكري" كما جاء في موسوعة دائرة المعارف البريطانية، وهي ترمز إلى قائد كل قبيلة من القبائل العشرة الممثلة في جيش أثينا.

وقد استخدمت منذ بداية القرن 18 بما يقرب معناها الحالي، حيث بدأت الجيوش يوم ذاك تزداد ميلا إلى الاحتراف وإلى ارتفاع تكاليف تجهيزها وإعدادها، ومن ثمة شرع في إجراء حسابات دقيقة عن الثمن الذي تكلفه الحرب في مقابل الفائدة التي تجنى منها، وأصبح القرار الدخول في حرب موضوع تفكير وتدبير أكثر منه موضوع نقمة وغضب. وذلك قبل أن تشهد المزيد من التعديلات المتتالية لمعناها في ذات المجال، حيث أصبح يشير إلى فن الاستخدام الواقعي للوسائل

الموضوعة تحت تصرف القائد العسكري لتحقيق أهداف الحرب، وبذلك لم تعد تعني مجرد استخدام القوة بل وحتى التهديد باستخدامها أيضا، كما لا تهتم بالحرب فقط بل أيضا بالسلام الذي تتبعه الحرية. إلا أن هذا الأصل ما لبث أن توسع معناه ومجال استعماله منذ سنة 1944، في مزاجية علمية قام بها كل من العالم الرياضي "فان نيومان VAN NEWMAN" والاقتصادي "مورجنستون MORGENSTON" وخلصت إلى إطلاق ما أستخدم على تسميته بـ "نظرية المباريات"، والتي أعطت معنى جديدا لمفهوم الإستراتيجية، مركزا على عدم التأكد وكذا العلاقات الإنسانية المتداخلة، والنتيجة عن الصراع أو التعاون أو أي نزاع بينهما. أي تعريفها من زاوية أسلوب التفكير والعمل، ولا تتضمن كيفية استغلال الموارد والوسائل كما هو الشأن بالنسبة للمجال العسكري⁴⁶.

1- الإستراتيجية وإشكالية الفعل في علم الاجتماع:

ونظرا للزحف المتواصل لهذا المفهوم على شتى المجالات، لم يكن بالإمكان إبقاء العلوم الاجتماعية المتأثرة أصلا بالعلوم الطبيعية والدقيقة، في مسعها الشرعي نحو العلمية ودقة النتائج بمعزل عن ذلك، حيث ما لبثت أن بدأت مخرجات هذا التصور تغزو حقول البحث الاجتماعي بشكل عام، والذي كان فرعه المتخصص بالدراسات الحضرية يعرف أخصب مراحل إنتاجه منذ منتصف القرن الماضي، فيما يخص دراسة وفهم الظواهر التي أفرزتها حركة العمران الحديث المتسارعة⁴⁷. إذ أنه وبعد أن كان جل الاهتمام، منصبا حول تأثير السياسات الحضرية، وكيفية تدخل الدولة في تسيير وتنظيم المجال الحضري، والتي كانت تندرج ضمن الاتجاه الفرنكفوني، في مقابل حقول تعنى بالثقافة الحضرية، كمفهوم منبثق عن التيار الانجلوسكسوني الشاخص في مدرسة شيكاغو للايكولوجيا البشرية، واللذان يندرجان ضمن المنظورين الماكروسوسيولوجي والميكروسوسيولوجي، لسياقات حضرية ونظم سياسية واقتصادية لا يمكن تعميمها خارج السياقات الحضرية الأوروبية والأمريكية. تحول تركيز السوسيولوجيا الحضرية، نحو دراسة الحوافز التي تصنع مفاضلات الفاعلين الاجتماعيين، وذلك بعد استخلاصها لوجود متغير أساسي يرجع له الفضل في تشكيل البنية الحضرية، وهو الفرد الساكن أو المستعمل العادي للمجال الحضري، حيث قد يصل تدخل هذا الأخير إلى غاية خرق السياسات الحضرية، بل وحتى تغيير توجهها كممارسة تنعكس على مستوى تغيير القرارات السياسية، وإعادة بلورة النظام الحضري والمشاركة في رسم معالمه⁴⁸.

هذا التوجه دعم بالنتائج التي أثارها، المقاربات المتمركزة على هامش حركة الفاعلين، والتي تزامنت في منحها التصاعدي مع التيار السائد في أبحاث فروع علم الاجتماع الأخرى، والساعية إلى محاولة مراجعة النظريات التفسيرية التقليدية والقائمة على إبداء عدم حرية الفاعلين، والتي سجلت حضورا قويا لهذا الجانب، ضمن أكبر المقاربات التي سادت في عشرية السبعينات، ما تعلق منها بتحليل ظاهرة "الحركات الاجتماعية الجديدة"، كما روج لها "الان توران" صاحب التسمية الأخيرة، و"ألبرتو ميلوكشي" رائد نظرية "تعبئة الموارد" الاحتجاجية. وهو الواقع الذي اثبتت منه تفسيرات أخرى، أخذت تبدي أكثر تركيزا على الاستراتيجيات التي يستعملها الفاعلون في منهجية معالجة هذه النزاعات وطريقة التصدي لها، وكذا الطابع الظرفي الذي تتصف به عموما⁴⁹.

والذي عرف في ختام السبعينات توسعا في دلالات استعماله والاعتماد عليه، كموجه نظري احتكمت إليه المقاربات القائمة في حقل البحث الحضري للكتل الحضرية، لا سيما ما تعلق منها بدراسة الحراك المجالي والاجتماعي في مدن العالم الثالث. أي أن هذا التصور تأسس في منطلقاته على ركيزتين أساسيتين، وهما:

✓ فشل المداخل الكلاسيكية الكبرى، في شرح كل الممارسات السكانية على تباينها، حيث كان السوسيوولوجيون يحاولون تبسيط الظواهر، وتهميش الاستثناءات منها بغية الوصول إلى التعميمات.

✓ استثمار التطور الهائل والناجم عن توسع حقول الدراسة إلى خارج المجتمعات الغربية، مما سمح باكتشاف عدة أنظمة اجتماعية معقدة لم يكن ممكنا إدراكها بقصر الدراسات على ما سلف ذكره من مجتمعات.

هذه المقاربات الجديدة التي يشهد عودها في الوقت الحاضر، والتي أريد منها إحداث قطيعة مع النظرة البائسة والمعتادة في هذا الموضوع، بما تكرسه من سلبية وديناميكية الساكن، تشكل المحاولات الأكثر جدية من حيث المسالك البحثية التي تفتحها، -وليس من أجل النتائج التي توصلت إليها اليوم- على الرغم مما أثارته من ردود أفعال وانتقادات حادة، تلخصت في إرادة تمرير أفكار رومانسية حول العمران والمواطنة، وكذا الإدماج المادي والاجتماعي للفقراء. فهي تظهر من وجهة نظر منتقديها، كما لو أنها محاولة لتخفيف شدة شروط الحياة والعيش للسكان المعدمين في مدن العالم الثالث، أو حتى للطبقات المتوسطة المرشحة للفقر، أو حتى لتزيين وإنكار مظاهر العار التي يبرزها الإقصاء الاجتماعي، وعن التمييز الكمي والكيفي، الذي تباشره السلطات العمومية في تعاملها مع المجال، فيما يتعلق بالتهينة والمرافق، وهي كلها اعتبرت غطاء وتبرير للسياسات الليبرالية.

2- مستلزمات تطبيقها في الدراسات الحضرية:

مكننا الأبحاث المجرات على "الاستراتيجيات السكانية"، كمنظور يقوم على تغيير النظرة المختزلة والغير تامة، لكل ما يجري من تواصل وحراك حضري مشاهد يوميا، أمكن التوصل إلى مستوى من التنظير الذي استلزم توفر مجموعة من المقدمات الشرطية، حتى يتسنى إدراك قواعدها الأساسية ومنهجيتها وتقنياتها، التي تساعد المهتم بها على تطبيقها في مجال بحثه، والتي من بينها نذكر:

✓ التخلي عن النظرة الإحصائية التي لا تميز بين الإستراتيجية الإحصائية والكل السوسيوولوجي، والتي تتجاهل التحسينات ولو على المستوى الضيق لشروط السكن، وعلى الحراك الداخلي والخارجي المبتدئ والتام لهؤلاء السكان.

✓ الكف عن النظر لكل من سكان الضواحي والعشوائيات مقارنة بنموذج المدينة المخططة والمنظمة، والتي تنتهي لتصبح قاعدة عند الباحثين في بعض الأحيان تحت غطاء المطالبة بالعدالة الاجتماعية والمجالية.

✓ من المهم كذلك، الأخذ بعين الاعتبار مستوى تطور المجتمعات التي يتم تحويل هذه الأنماط الحضرية إليها، والفرق الشاسع بين مستوى المرافق والتطور الحضري والريفي.

3- فيما تتمثل الاستراتيجيات السكانية؟

إذا كانت الدلالة اللغوية لمفهوم الإستراتيجية السكانية، كما تضمنها القاموس الفرنسي LAROUSSE تشير إلى كونها "فن تنسيق الأفعال والمناورة والتماس هدف ما"، فإنها تشير كذلك وفي سياقات أخرى إلى معنى الخطة المبيتة، التي يقبل على اعتمادها الفاعلون لبلوغ هدف ما بحيث يكون التخطيط إراديا⁵². أما المعنى الوارد في سوسيولوجيا الفعل والتنظيم، فهو معنى فرض بالتدرج في تحليلات الدارسين الاجتماعيين للمجتمع. فيمكن النظر إليه على أنه يشكل نوعا من الرفض للحتميات المفروضة من قبل التحليلات الاقتصادية، والخاصة بالقطيعة الاقتصادية والمجالية لسوق السكن داخل المجتمع، وكذا التحليلات الماكرو سوسيولوجية ذات التوجه البنيوي المفرط، والتي تصب ضمن دوائر الإنكار لوجود إستراتيجية سكانية. لذا فهي يمكن اعتبارها على أنها التوقع المسبق للأفعال أو لردود الأفعال في مواقف اجتماعية مختلفة. أو أنها الاستجابة القائمة على أخذ الدور، الأمر الذي يجعل من الإستراتيجية بمثابة رد الفعل الذي يسبق الفعل لما تقوم عليه الإستراتيجية الرسمية، من حيث كونها توقعات مسبقة لردود الأفعال والعقبات⁵³. فهي وفقا لهذا الفهم تعكس صيرورة من الأفعال والتصورات، فأما التصورات فتتمثل في الأهداف المسطرة، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أما عن الأفعال فهي كل ما يتعلق بتحريك واستعمال مختلف أنواع الموارد السكانية المتاحة. وبذلك فهي لا تنطلق من فراغ، كما أنها ليست اختيار يقوم على التفضيل العشوائي أو اختيار الصدفة. ففي الساحة الحضرية نجد الفاعلين يؤثرون وينتجون المدينة بأفعالهم، ولا يمكن التقرييق حينها بين مستعملي المدينة من فاعليها، وذلك ما يجعل معارضة الأفراد وقراراتهم المجهريّة، أو اللجوء لبعض الوسائل دون أخرى للإدراج السكاني بمثابة إستراتيجية، كونها مقرونة بإعدادات وحسابات وتقدير للعائد. وهذا لا يعني بالضرورة وجود مشروع حقيقي مكتمل ومضبوط الصياغة من البداية، ذلك لأنه يستطيع أن يتغير لاحقا خلال المسار تبعا لاعتبارات عدة⁵⁴.

4- الإستراتيجية هل هي ممارسات فردية أم جماعية؟

وفي ذلك نفي صريح لما روج من اتجاهات نظرية، قصرت دلالة الإستراتيجية على الفاعلين المؤسساتيين والماكرو اقتصاديين بإقصاء الأفراد العاديين ونفي فاعليتهم.

لذا نجد مؤخرا انعكاس للباحثين على فهم هذه الاستراتيجيات، من خلال دراسة المدينة من زاوية لا طالما تم تجاهلها، ألا وهي التدخلات الفردية والجماعية على المجال الحضري، في كل ما يتعلق بكيفية استهلاك المجال واحتلاله سكنيا ومهنيا، وحتى اقتصاديا تبعا للنظام الحضري الذي يتواجد فيه. وهي التي تعكس في معناها الظاهر الفعل الإرادي الحر، أو سلطة الإنسان وتصرفه على ما في يده من أشياء، وتنفيذ التصرف فيه سواء شاء الغير أم أبى، حيث يمكن للأشخاص

وبدافع الحرية أن يتصرفوا في ملكياتهم، بالبناء والهدم...، فقا لرغباتهم ومصالحهم دون أدنى اعتبار لتدخل أي سلطة خارجية.

وقد انعكست هذه العمليات التفصيلية اليومية على مدى الزمن، إلى أنماط متكررة أكثر تعقيداً وأكثر فعالية، نجدها تسود في الأنساق الحضرية. إذ أنه ليس نادراً أن يكون قبول التحول إلى سكن بديل تعرضه السلطات المحلية محط اعتراض من طرف البعض، لأسباب معقدة أين العامل المالي لا يشكل إلا عنصراً ثانوياً، كما أن الروايات المسببة للغزو الحضري، الحراك، المقاومة... تتوافق إلى حد كبير في هذه النقطة، مع الملاحظات الأنثروبولوجية الدقيقة المجرات على الممارسات اليومية للتواصل مع المجال، والمعتمدة على القدرات الفردية أو الجماعية للتوصل إليها. حيث تعجز السلطات على التحكم والمراقبة الفعلية لعملية التعمير، أين تبوء السياسات الحضرية بالفشل والانحراف من جراء خرق القواعد والقوانين العامة، وهي وضعية بلدان الجنوب بشكل عام. لكن هناك تمييز يجب ملاحظته بين الاستثمار التحسيني في المجال، وبين الحراك الداخلي الحضري إلى مناطق يقدر أنها أحسن من الحالية. وفي الحالتين هناك مجموعة من الطرق والآثار التي يمكن ملاحظتها. ففي الحالة الأولى، تأخذ الممارسات شكل أعمال كبرى ذات صبغة فردية غير استشارية، أو أعمال جماعية ومنظمة للتأثير المباشر على المجال، أو غير مباشرة كمحاولة إقحام السلطات المكلفة بالتهيئة أو تسيرها، وقبوله هو أيضاً بإقحامه من طرفها رغم التشاؤم حول نتائج الإقحام. أما في الحالة الثانية المتعلقة بالحراك الداخلي الحضري فنجد أنه يعطي تنوعاً أكثر، فهي غالباً فردية وموجهة بأليات السوق المختلفة الرسمية منها وغير رسمية، عندما تؤول إلى قطع موجودة مسبقاً، حيث تكون الواجهات الأولى المختارة من طرف العائلات، لا تتوافق بالضرورة مع مستواهم السوسيواقتصادي، أو ما يصوبون إليه ويصرحون به، فهم يعرفونه كنتاج مؤقت مع منظور المشاريع المستقبلية. كما قد تكون خلافاً لذلك جماعية توافقية، وفي بعض الأحيان بالضرورة تشاورية ومنظمة، عندما يتعلق الأمر بعمليات كالحيازة أو تعمير مناطق شاغرة. وهنا يمكن الإشارة إلى أن الوضعتين يمكن أن يوجدوا معاً، كما يمكن أيضاً أن تشكل أحدهما وجهة عامة أو سائدة⁵⁵.

وهذا يعني أن مؤهلات الإنسان العادي أصبحت تحولها لفاعل حقيقي، ومتدخل مؤثر يقتزن بالسلطات ويحسب له ألف حساب. وهي المؤهلات التي تتباين حسب دراسات "أ.جيدم" إلى مؤهلات عملية مرتبطة بكل الأعمال التي يعرف الفاعلون القيام بها في حياتهم الاجتماعية، دون قدرتهم على التعبير عنها، ومؤهلات خطابية متعلقة بكل ما قدر الفاعلون التعبير عنه بصفة كلامية، حول الشروط الاجتماعية. وهي المؤهلات التي يمكن التوصل إلى تقييسها عبر تتبع المسيرتين الفردية والاجتماعية لهؤلاء الفاعلين، وبالتالي كل ما ينجم عنها من تجارب ومعارف تتكون طيلة الحياة اليومية والحياة كلها، أخذين البعدين الزمجاين بعين الاعتبار⁵⁶. وبذلك يكون المعنى الثاني لمفهوم الإستراتيجية، كضرورة معقدة من الأفعال والتصورات البعيدة المدى، من أجل الدفاع على المصالح باستخدام المؤهلات الفردية والجماعية، في انتهاز الفرص مجالياً وزمناً.

5- هل هي ممارسة واعية؟

إلا أن ما يجب توخي الحذر منه عند التحدث عن الاستراتيجيات، أننا لا نعني بذلك أنها تتم حتماً بوعي مطلق، مدرك لرامييه وبياراداة تامة تعززه، بل يتطلب منا الأمر تمييزاً بين الاستراتيجيات ناجحة وأخرى تبقى مجرد أفكار والهامات.

هذا ما يؤدي بنا للرجوع إلى مصطلح "الإستراتيجية الغير واعية" كما أشار إليها "جاك بران" في تحليله المدرج تحت مسمى "الحراك السكاني والعلوم الاجتماعية: تحول المفهوم وإشكالية المنهج"، والذي أكد فيه على أهمية دراسة الاستراتيجيات السكانية ليس باعتبارها المحددات الرئيسية لعملية التمنطق السكني، كممارسات فردية حرة بدون قيود ولا حواجز، بل حسابانه يكون بشكل نسبي ما دامت كثيراً من الحواجز تعترض المجموعات الاجتماعية، مثل محدودية الدخل، نقص الشهادات، ضعف الرأسمال الثقافى، وتقلص شبكة العلاقات حيث يتقلص معهم حقل الإمكانية. الأمر الذي يعني أنه لا حديث عن الإستراتيجية، إلا إذا "كان للأفراد أدنى حد من حرية الفعل، ومن الوعي في الممارسات السكنية".⁵⁷

6- الآليات المولدة للاستراتيجيات السكانية:

ليس محل القول هنا، أن نتيجة هذه الاستراتيجيات دائماً ايجابية، أو أن الإقصاء غير موجود. بل لتوضيح الميكانيزمات والشروط التي تكون فيها هذه العوائق لا تؤدي دائماً إلى الإقصاء، وكذا للتساؤل عن المصادر التي يمكن أن تغذي هذه الأشكال من التعبئة الظرفية والدائمة؟ وعلى أثرها.

7- المحددات المتحركة في نشأة الإستراتيجيات السكانية:

ويقصد بها مجموعة المعطيات والعوامل، التي تمارس دور المحفزات أو المثيرات السلوكية. ونظراً لأن الأمر هنا، ليس مجالاً لاستعراض تاريخ المحددات في كل مستويات تواجدها، فإننا سنقتصرها على المحددات المحلية، والتي تأتي نتاج للمساهمة المتتالية والتفاعلية للممارسين الحضريين، والتي يظهر أنها تحدد في عمومها بنفس الطريقة، من طرف الفاعلين الاجتماعيين، لتعطي الإحساس بالشرعية للقيام وبروز ممارسات سكانية فردية أو جماعية إلى العلن كتعويض، بما فيها من نضج عبر محور الزمن. غير أن هذه المحددات، ليس لها نفس منطلق التأثير بالنسبة لكل الفاعلين الاجتماعيين، وذلك لاعتبارية المصدر. فإذا كان بعضها مفروضاً تماماً كما هو الحال بالنسبة لموقف السلطات العمومية واستجابتها، والتي تكون محل فحص ومعاينة، بما يولده ذلك من تعاليق واستنتاجات مباشرة يتم التوصل إليها فردياً أو جماعياً، جراء غياب الاستجابة المفسرة من طرف السلطات العمومية، والتي تظهر على أنها عدم اهتمام بهذه القضية الحيوية بالنسبة للمواطنين، أو الإعلان عن استجابات لا يتبعها تطبيق، وإما تستفيد منه فئات اجتماعية غير تلك المعلن عنها. وحتى الاستجابات الغير ملائمة، أي بعبارة أنها غير ممكنة اقتصادياً وغير متحكم فيها اجتماعياً ولا لأئقة ثقافياً. فإن بعضها الآخر داخلي، ويشكل محركات بدرجة من القوة تغيب حتى عن وعي الفاعلين ذاتهم، من شاكلة توفر الفرص وأنصافها، والتي يمكن أن تظهر فجأة أو القدر الضئيل من الأحداث الشخصية والعائلية والمهنية، بما فيها من

نضج عبر محور الزمن. والتي تغذي أيضا وتعزز عوامل النشأة. وهذا ما يجعل منها شيء صعب التحكم فيه عن طريق تفسير واحد أو عوامل محددة، لاسيما وأن ما ترمي إليه ليس بالشئ الهين، إذا أنه يتعلق بمقاومة وتحويل السياسات والتدخلات التي لا تخدم مصالحهم إلى خدمتها، أو تعديل التدخلات التي تخدمهم لكونها غير ملائمة⁵⁸.

8- المصادر الغذائية للاستراتيجيات السكانية:

هذه المحددات على مالها من أهمية سواء الخارجية منها أو الذاتية، لا تفهم لوحدها لأنها "لا تعطي صورة واضحة عن أهمية الآليات الغير قادرة على إيجاد إستراتيجية، أو حول فشل الاستراتيجيات التي لم تصل إلى مرحلة المشاهدة...". فتكون غير ذات جدوى ودون اثر حقيقي، إذا لم تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد المكونة أو المتممة للإستراتيجية السكانية. فهي بذلك تمثل نوع من الاستلزام الشرطي وجوده والغير كافي لفهمها، إلا باقترانه بمجموعة من القدرات السياسية والمادية وحتى الاجتماعية، بما تنطوي عليه من طموحات أسرية، رمزية، ثقافية، اقتصادية، مهنية... والتي لا تقدر غالبا حق قدرها والمسماة بالمصادر. والتي تسمح بالارتقاء بالمحفزات السابقة من دائرة التخمين و"مجال الممكن" كما تصفه الباحثة "فرنسواز ناي في بوشنان" إلى "توسعة مجال الممكن"⁵⁹، وبالتالي زيادة فرص وإمكانات التوصل إلى إنتاج أو تجسيد إستراتيجية، أي من خلالها وفي ظل تقاطع غير متوقع بين هذه الموارد والمحددات، حتى وان كانت في ظاهرها تبدو غير متجانسة بدون القول بشمولية الحال. فهي تلعب بذلك دور الموارد الغذائية لتصورات وأراء الفاعلين الاجتماعيين في بداية تبلورها، أو الوسائل التي تساعد على إخراجها للنور وتجسيدها كممارسة. وهي التي تتباين في حضورها وفاعليتها تبعا لمستوى الإستراتيجية (فردية، جماعية)، وتبعا كذلك للغرض الذي تتعلق به، وإذا ما كان قاصرا على السكن فقط أو يمتد إلى الحي ككل أو غير ذلك.

هذه الموارد التي يمكن التأكد منها، في حالات شراء التجزئات العقارية مبنية أو غير مبنية، أو في حالة الاستغلال المدعم، وحتى في حالات الإيجار ... وغيرهم، والتي تعكس في مجموعها الأهمية الكبيرة للمصادر الاقتصادية والمالية في بلوغ الهدف، وكذا أولية الموارد الاجتماعية في اعتمادات الفاعلين بما تمثله من سعة في العلاقات الاجتماعية التي يتمتعون بها ويستفيدون منها عند الحاجة. ودون الانتقاص من جانب خصوصية الموارد السياسية في رهانها على القنوات الديمقراطية أو الغير رسمية أو كلاهما معا⁶⁰.

9- هل يمكن تعميم الإستراتيجية السكانية؟

ويقصد بها مدى إمكانية تكرار هذه الممارسات السكنية، داخل وخارج النطاقين المجالي والزمني اللذان شهدا قيامها. وليس مراد القول هنا يتعلق بجعلها كأسطورة غالبا دائما ناجحة أو منتجة، لتحديث تحسينات يمكن ملاحظتها فقط.

التحاليل الموصوفة في هذا المقام، من طرف العديد من منتسبي هذا المنظور، تتفق على أن التفكير والانشغال بمعرفة الآثار الفعلية المباشرة لهذه الاستراتيجيات، والذي يكون فقط على المستوى المصغر المتعلق بشروط العيش

للسكان يبقى غير كافيا، لأن بيت القصيد يمتد إلى أبعد من ذلك، من خلال محاولة فهم الصيرورة التي تتحكم فيها والعوامل المفسرة لها، وكيف أن تجسيدها في مجال محدد ومرحلة ما، من شأنه أن يؤثر على تصورات باقي السكان، ويؤدي إلى إنتاج أنماط سلوكية متكررة تتواجد واقعا، وتكون ربما أكثر تعقيدا وفعالية من السابق، بشكل تعوض فيه عجز أو غياب الفاعل العمومي. وهو المعنى الذي تحيلنا إليه الكثير من الأعمال الحديثة حول: الفقر، المواطنة، التحضر، الإقصاء... والتي يتنازعها تباين صريح بين من يرى أن:

- الاستجابة السكانية اللاحقة تقوم على تأكيد بعضها وترك بعضها الآخر في الانتظار، من خلال مسار إعادة تشكيل دائم يحدث تهجينا أو نوع من إعادة التشكيل للنمط. أي لأن هذه الاستراتيجيات غير مستقرة، وأن التشكيل السوسيوثقافي والسياسي الذي تنبثق عنه، يجب النظر إليه في إطارها المجالي- الزماني الذي رافق نشأتها وتطورها. لذا فإن حظوظهم ضئيلة في الوصول إلى نفس النتائج خارج هذا الإطار. كما أن الرغبة في استغلال بكل بساطة لهذه الأشكال المختلفة أو التحكم في ديناميكياتها موجودة بكثرة عند السلطات العمومية، من خلال الحديث عن إمكانية التواصل بين استراتيجيات السكان مع الفعل العمومي، أين نجد بأن الأنماط المفروضة بالعمليات الرسمية والموجهة من الخارج، بخلق شبكات من للفاعلين الذين ينتجون ويعيشون في المدينة، تعرف أشكالا من إعادة الاحتواء الغير متوقعة.

- وآخرين يرون بأن نهاية الإستراتيجية في نفس المجال المدني، وحتى في مجال آخر من البلاد لا يعني ضمورها نهائيا، إذ يستحسنها سكان آخرون تحت إطار نفس المحاولات، مما يجعلها ظواهر اجتماعية. أي أن ما تعثره هذه القراءة هو افتراض وجود هامش حركة كبير للفاعلين الاجتماعيين، لا سيما في فترات النمو الحضري المرتفعة، والتي تترجم بعدم قدرة السلطات المسيرة على مواجهته، وهي الظروف الملائمة لبروز وتغذية استراتيجيات سكانية، لخلق أو تحسين مجالات جديدة تمكن من استيعاب الطلب. وهي الوضعية التي نجدها تعم بلدان الجنوب عموما، وتسود في تحليلات كل من: دوماسن، بلون، مرزان، لادوسور، كولومب، بولوي... والتي تتميز عادة بأشكال أقل تجانسا للسلطات، مقارنة بما يلاحظ في بيئات متطورة وأكثر تنظيما، والتي من خلالها تتم الملاحظة والمقارنة⁶¹.

هذا الأمر، يعني أن القائلين بهذين الخطابين والدوائر التي تنتج فيهما ليست واحدة، رغم وجود نقاط التقاطع والتي يمكن فهمها لوجود انتماء مزدوج، وكذا مرور المعلومات من جهة إلى أخرى والتي ليست نادرة الحدوث. الأمر الذي يجعل من الاستراتيجيات السكنية المعتمدة في بلدان إفريقيا وجنوب أمريكا تدرج في منطق فريد من نوعه، لا يعتمد على النموذج الخاص بالدول الأوروبية وحتى شمال أمريكا .

لذا فإن طرح مسألة طبيعة الأفعال والممارسات السكانية المتوقعة، والمسؤوليات التي يجب أخذها ومختلف السيرورات (المشاركة، المفاوضات، إعداد الخيارات ...) والتي يمكن أن توصل الفاعلين الاجتماعيين لتحديد أهداف موحدة، وإلى طرق مترابطة لصياغة إستراتيجية سكانية، تبقى دون إجابة نهائية. وتقودنا إلى أبعد من مسألة الإستراتيجية، إلى التساؤل حول ما يميز مظاهر الإقصاء في بيئة العالم الثالث والدول المتقدمة؟ أين مصطلح دولة الحق يبقى غامضا وفي

طور النشأة، أو على الأقل يمر على تصورات وعبارات معقدة وغير قارة، كما أن دخول أشكال التسيير المنطقي والعدل محدودة وتبقى غامضة، سواء من جهة المؤسسات السياسية التي تعلنها كبرنامج، أو عند المجتمع المدني الذي يتعامل بها وكثيراً ما يكون ضحيتها⁶².

الخاتمة:

ما يمكن قوله في الأخير، هو أنه إذا كانت نظرية الإستراتيجيات السكانية قد نجحت في تقديم تفسير لبعض الجوانب التي ظلت مخفية حول الكيفية التي تتم بها عملية نشأة وتطور هذه الأحياء، فإن السؤال الذي سيظل يطرح نفسه، هو هل سوف تشكل هذه النظرية المحطة الأخيرة في هذا الشأن، وهل سوف تكون قادرة على الإجابة على مجمل التغيرات التي قد تشهدها هذه الأحياء في المستقبل؟ أما انها سوف تكون متبوعة بمقاربات نظرية أخرى تزيد في تعزيز النقاسير المتداولة حتى الآن.

قائمة الهوامش:

- 1 - د. عبد القادر القصير، أحياء الصفيح، بيروت: دار النهضة العربية لطباعة والنشر، 1993، ص. 09.
- 2 - صالح سالم جرادات، "دور وزارة الشؤون البلدية في الحد من ظاهرة السكن العشوائي ومكافحة الفقر في المدن وإعداد استراتيجيات تطوير المدن"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الإقليمي الثاني حول: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية (عمان: المعهد العربي لإنماء المدن، 27-29 أبريل 2009)، ص. 106.
- 3 - د. عزيزة محمد علي البدر، "الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر: خصائصه وآلياته ومشكلاته" ورقة بحث قدمت في ندوة حول: أوضاع الطفل في المناطق العشوائية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 30-31 مايو 1998، ص. 07.
- 4 - مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التقرير المرحلي، نيروبي، 4-8 أبريل 2005، ص. 5.
- 5 - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، العالم الحضري، ترجمة: ديانا نفوي، عمان، أكتوبر 2010، ص. 02.
- 6 - الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، الدورة 61، نيويورك، 15 أوت 2006، ص. 03.
- 7 - برنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية، العالم الحضري، تر. ديانا نفوي، (عمان، مارس 2009)، ص. 02.
- 8 - د. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط3 (القاهرة: دار المعارف، 1985)، ص. 189.
- 9 - د. سلوى سقال وعمر وصفي مارتيني، نظريات تخطيط المدن (حلب: منشورات جامعة حلب، 1990)، ص. 81.
- 10 - د. صلاح محمد عبد الحميد، ثقافة العشوائيات (القاهرة: مؤسسة طيبة، 2009)، ص. 187.
- 11 - د. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج. 2 (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص. 101.
- 12 - برنارد قرانوتييه، السكن الحضري في العالم الثالث: دراسات إقليمية، ترجم من طرف فاضل محمد بهجت (الإسكندرية: منشأ المعارف، 1987)، ص. 41.
- 13 - د. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 129.
- 14 - د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة لأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (القاهرة: مكتبة غريب، 1991)، ص. 27.
- 15 - محمد عبد السميع عيد وعزت عبد المنعم مرغني، "الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تسيير السكن"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثانية حول: السكن الميسر (الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 2004)، ص. 133.

التناول السوسيو أنثروبولوجي لمشكلة العشوائيات الحضرية - الاستراتيجيات السكانية نموذجاً -

- 16 - د. محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية: اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية (الإسكندرية: دار المعرفة، 2000)، ص. 193.
- 17 - د. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 217.
- 18 - د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 10.
- 19 - د. عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري (القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية، 1976)، ص. 179.
- 20 - برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 130-131.
- 21 - د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 49.
- 22 - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم: المدن المنسجمة (مرجع سابق)، ص. 203.
- 23 - توجد مناسبات أخرى أقل أهمية، يتم استغلالها من قبل السكان النازحين، والتي من شواهدنا نذكر، أنه وأثناء تحضيرات سلطات ولاية عنابة لاحتضان مقابلة الجزائر والمغرب في إطار تصفيات كأس إفريقيا 2012، بما تم تسخير من تغطية أمنية كبرى لهذا الحدث، تعرضت أحد الحيازات العقارية التابعة لوكالة عدل، إلى عملية احتلال جزئي من طرف نازحين من الأقاليم المجاورة، وذلك بعد أن قاموا بتجزئتها فيما بينهم، والتي عجزت عن التدخل واستردادها فوراً لطبيعة الظرف العام الذي أحاط بالعملية.
- 24 - د. يوسف أبو الحديد، تاريخ العمارة: تاريخ العمارة الحديث، الكتاب الأول. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص. 120-121.
- 25 - برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 168.
- 26 - هذه الحالة وقفنا عليها في الجزائر، من خلال تتبعنا المستمر ورصدنا مسار وحركة تطور هذه الظاهرة، أين فوجئنا إلى تطرق كل الجرائد الوطنية بعد نهاية الانتخابات المحلية الفارطة، إلى شروع المجالس المنتخبة حديثاً في القضاء وإزالة المناطق التي شيدت في الأسابيع القليلة الماضية، والتي تكررت في الانتخابات التشريعية كذلك.
- 27 - د. محمود الكردى، التحضر: دراسة اجتماعية، ج. 2 (القاهرة: دار المعارف، 1986)، ص. 162.
- 28 - د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص. 53.
- 29 - د. بوجمعة خلف الله ورجم علي، "آليات تطور مناطق السكن العشوي"، ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي الثاني حول: تفسير المدينة (مسيلة: جامعة مسيلة، 07-09 نوفمبر 2006)، ص. 18.
- 30 - د. محمد عبد السميع عبد وعزت عبد المنعم مرغني، "الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تفسير السكن"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثانية حول: المسكن الميسر، الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 2004، ص. 131.
- 31 - د. صلاح محمد عبد الحميد، ثقافة العشوائيات (القاهرة: مؤسسة طيبة، 2009)، ص. 158.
- 32 - د. إبراهيم محمد عباس، مرجع سابق، ص. 200.
- 33 - د. إبراهيم محمد عباس، مرجع سابق، ص. 200.
- 34 - د. عزيزة محمد علي البدر، مرجع سابق، ص. 08.
- 35 - د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 64.
- 36 - د. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 58.
- 37 - برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 142.
- 38 - د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 204.
- 39 - د. حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري (مرجع سابق)، ص. 58.
- 40 - د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 25.
- 41 - برنارد قرانوتي، مرجع سابق، ص. 173.
- 42 - د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 33.
- 43 - د. السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية: دراسة للأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة (مرجع سابق)، ص. 21.

- 44 - أيمن عيسى عبد العليم وخالد ناصر باراشد، "المشاركة الشعبية والتنمية المستدامة: دروس من المناطق العشوائية بمصر"، ورقة بحث قدمت في ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد مساكن (الرياض: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 20-23 مايو 2007)، ص.ص. 634-635.
- 45 - تعتبر من النظريات التي ليس لها مؤسس فعلي، ولكنها طورت من خلال إسهامات عدد من المشتغلين بحقل الدراسات الاجتماعية والحضرية تحديداً، حيث نجد لها اليوم صيت معتبر، يترجمه اهتمام فريق من الباحثين التابعين لمركز بحث فرنسي، حول "التحضر في البلدان العربية" URBAMA والكائن مقره بمدينة تور، بقيادة بيار سنيول، فرنسواز نلي بوشنان، بري شيخاوي، دي بولي وآخرين غيرهم.
- 46 - أبو النجا محمد العمري، تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية: منظمات، استراتيجيات (الإسكندرية، مكتبة الأزاريطة، 2000)، ص.ص. 61-62.
- 47 - حيث ترتب عن إلحاق العمارة وال عمران بمجال الهندسة، والتي طغت عليها المبادئ المجسدة للخط المستقيم والزوايا القائمة، والدقة المتناهية على كل ما ينتجه المهندس، وأصبحت تخضع بذلك إلى التصميم الدقيق، الذي يستعين فيه المهندس بالمثلثات والمساطر... أين تذهب دقة التصاميم إلى أبعد حدود التفاصيل المعمارية والعمرائية للمساكن، والمباني العامة، فالشوارع، والمدن وحتى الأقاليم. الأمر الذي كان يعزز حتمية استجابة آلية من لدن المستعملين متماشية مع خط السير هذا دون التفكير في إمكانية الخروج عنه.
- 48 - أخذت الكثير من الحتميات الهندسية والتخطيطية السالفة الذكر، تتراجع في العقود الأخيرة بفعل صعوبة التنبؤ بالسلوكيات والاستجابة الإنسانية، مما أدى إلى فشل التجارب السابقة.
- 49 - ديديه لصاوت، "نظرية الحركات الاجتماعية، هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الاستشراعي"، تر. أحمد حمومي. دفاثر مجلة إنسانيات 01 (وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2004)، ص.55.
- 50 - Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, Gestion du développement urbain et stratégies résidentielles des habitants (Paris: L'Harmattan, 2002), p.6.
- 51 - Ibid, p.5.
- 52 - ليلي مسيلتة، الاستراتيجيات السكانية وامتلاك المسكن الفردي بإحدى بلديات المحيط العاصمي: دراسة حالة سكان الأحياء الفردية ببلدية دراية، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2003)، ص.61.
- 53 - أبو النجا محمد العمري، مرجع سابق، ص.63.
- 54 - Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p. 9
- 55 - Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p. 8
- 56 - ليلي مسيلتة، مرجع سابق، ص.61.
- 57 - ليلي مسيلتة، مرجع سابق، ص.62.
- 58 - Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p. 11 .
- 59 - Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p. 10 .
- 60 - Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p.10 .
- 61 - Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, pp. 4-9 .
- 62 - Francine Dansereau & Françoise Navez-Bouchanine, op.cit, p p 12-13 .